الرهان على التنمية–لماذا تنجح بعض البلدان وتفشل بلدان أخرى؟

مؤلف الكتاب: ستيفان دركون[1]

مراجع الكتاب: أ.د. محيا زيتون[2]

مقدمة

ستيفان دركون مؤلف هذا الكتاب هو أكاديمي بريطاني وخبير متخصص في التنمية الدولية، أي أنه ذو خبرة في المجالين العلمي والعملي. والسؤال الرئيسي الذي يدور حوله موضوع الكتاب هو ما ورد في عنوانه الفرعي: لماذا تنجح بعض البلدان في تحقيق التنمية، بينما تخفق بلدان أخرى؟ وهو سؤال ليس جديدًا في حد ذاته، حيث إنه مطروح في أدبيات التنمية منذ عقود مضت. وقد سبق تناول هذا السؤال من جانب تقرير النمو (The Growth Report) الذي نشر عام ٢٠٠٨ والذي اتخذه دركون خلفية أساسية لكتابه [٣]، ويتكون الكتاب من ثلاثة أجزاء. يشمل الجزء الأول الأفكار الأساسية حول الموضوع. وبعد عرض موجز لعدد من الأدبيات السابقة، يتناول قضية الكتاب المعبر عنها بصفقة النخبة (The elite bargain)، وصفقة التنمية (The development bargain)، والتفاعل بين السياسة والاقتصاد. وينتهي هذا الجزء بمراجعة للبيانات لإبراز حالات النجاح والفشل في التنمية خلال العقود الأخيرة. ويتناول الجزء الثاني خبرات البلدان الثمانية عشرة التي اختيرت لكي يدعم المؤلف من خلالها الأفكار التي قدمها في الجزء الأول. أما الجزء الثالث فهو يركز على قضية المساعدات التنموية ويبين علاقتها بصفقة التنمية.

وتنقسم مراجعتي للكتاب إلى جزأين: يشتمل الجزء الأول على عرض مركز لما اعتبرته أهم ما جاء في الكتاب من أفكار وآراء، بينما يركز الجزء الثاني على بعض القضايا التي وردت بالكتاب وتستوجب النقد.

أولًا: عرض مركز لآراء المؤلف وأفكاره

كما هو معروف فإنه على امتداد تطور علم التنمية نشأت نظريات ومقاربات ونماذج متعددة حول أوضاع التخلف وتحديات التنمية. وقد كُتب الكثير حول ما تحقق في الصين، وفي دول جنوب شرق آسيا من قبلها باعتبارها تمثل نماذج للتنمية. وكان دركون يؤمن بوجود مثل هذا النموذج، وبإمكانية تطبيقه باعتباره وصفة مؤكدة للنجاح.

---

[1] Stefan Dercon, Gambling on Development- Why Some Countries Win and Others Lose, Hurst & Co., London, 2022, 400 pages.

[٢] أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة – بنات، جامعة الأزهر، القاهرة.

[3] Commission on Growth and Development, The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development, World Bank Publications, 2008.

بيد أن زياراته الميدانية لبلدان نامية متعددة، وللصين على وجه الخصوص، جعلته يميل إلى الاعتقاد بعدم وجود وصفة واحدة للنمو والتنمية قابلة للتطبيق في بلدان أخرى في العالم النامي. كما أنه صار يرى أنه حتى الصين ذاتها عندما بدأت الإقلاع نحو التنمية لم تكن لديها وصفة واضحة، وأن ما جرى حينذاك هو أن بعضًا من النخبة في السلطة قد راهنوا على سياسات معينة والتزموا بتطبيقها دون أن يعلموا أين وإلام ستنتهي. ومن هنا صارت التنمية عند دركون رهانًا مهمًا ومطلوبًا، وإن كان غير مأمون العواقب.

- **الأدبيات السابقة**

وكأكاديمي في مجال التنمية، أراد دركون في البداية أن يلقي الضوء على النهج الذي اتبع في غيره من الأدبيات السابقة حول التنمية، وذلك بغية إظهار تميز مؤلفه عما سبقه. وقد عرض بخفة–وربما بسطحية–عددًا من الأدبيات السابقة حول الفقر، وتحديات التنمية، وكيفية تجاوزها. وقد اختار الكتابات التي لاقت قبولًا وانتشارًا واسعًا وفق معيار الكتب الأكثر مبيعًا على المستوى العالمي، ورصد ما قدمته هذه الكتابات من أفكار حول تحديات التنمية (مثل فقر الموارد وفشل السوق وضعف المؤسسات ومخاطر الأسواق العالمية) وحلولها.

ويرى دركون أن معظم الكتابات السابقة حول التنمية–بالرغم من أهميتها–قد ركزت على جانب واحد، وهو ما يطلق عليه "الطلقة الفضية" (silver bullet)، أي ما يمكن اعتباره الحل السحري والسريع لمشكلة معقدة كمشكلة التنمية. كما أنه يعتقد أن هناك اهتمامًا مفرطًا باستراتيجيات معينة للتنمية، بينما يشير الواقع إلى أن السياسات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي اتبعتها البلدان التي حققت نجاحًا تنمويًا (والتي تناولها الكتاب) قد تنوعت تنوعًا كبيرًا. على سبيل المثال تطالب بعض الدراسات بسياسات اقتصادية رشيدة لتحقيق التنمية. ومع أهمية ذلك الأمر، فإن ثمة تجاهلًا لقضية أساسية في رأي دركون، ألا وهي كيف تتشكل الدول، وكيف تُحكم وتُدار من جانب من بيدهم مقاليد السلطة. فهذه القضية جديرة باهتمام أكبر كثيرًا من الاهتمام الذي يوجه لتفاصيل السياسة الاقتصادية.

ويري المؤلف أن الأدبيات التي عرضها في كتابه تفتقر إلى إجابة واضحة عن السؤال موضوع الكتاب: لماذا تمكنت بعض البلدان النامية من التحول إلى وضع أفضل اقتصاديًا، بينما فشلت بلدان أخرى بالرغم من خضوع الجميع للتحديات نفسها. ومن هنا فإن دركون يعتبر أن كتابه يسد الثغرة القائمة في الأدبيات السابقة، ويساهم في التعرف على سبل تحقيق تنمية أفضل. ويقدم دركون الفكرة الأساسية لمؤلفه بخصوص صفقة النخبة وصفقة التنمية المنبثقة عنها، ويحدد خصائصها من خلال دراسته لعدد من تجارب البلدان الناجحة والفاشلة في تحقيق النمو والتنمية. وجوهر هذه الفكرة هي أن ظهور صفقة التنمية عند النخبة هو العامل المحوري في تحقيق التغيير والتقدم التنموي.

- **صفقة النخبة وصفقة التنمية: الإطار الأساسي لنجاح التنمية أو إخفاقها**

يُعرِّف دركون النخبة بأنها تشمل القوى السياسية والاقتصادية النافذة، أي أولئك الذين لديهم القدرة على اتخاذ القرارات بشأن حكم البلاد وإدارة الاقتصاد والمجتمع. وتتشكل النخبة على نحو أو آخر من قادة المؤسسة السياسية، وقادة أنشطة الأعمال، وقادة نقابات العمال، والقادة العسكريين، والمفكرين المثقفين والقيادات الصحفية والأكاديميين المرموقين. ووفقًا للأوضاع المحلية لكل بلد قد تكون النخبة الحاكمة مجموعة صغيرة كما في الأنظمة السلطوية، وقد تكون ذات طبيعة متغيرة كما في البلدان الأكثر انفتاحًا، وقد تكون مجموعة عرقية معينة كما في البلدان المقسمة عرقيًا. وتستمد النخبة سلطتها من اتفاق سياسي يعقد بين مكوناتها، وهو ما يطلق عليه المؤلف: **صفقة النخبة،** ويعرفه بأنه اتفاق ضمني وغير رسمي لكيفية تخصيص النفوذ والموارد، دون أن يتضمن ترتيبات ملزمة قانونًا. وبالإضافة إلى الاتفاق السياسي، فإن صفقة النخبة تشتمل أيضًا على صفقة اقتصادية أو اتفاق ضمني يتحدد وفقًا له نمط تخصيص الموارد والأولويات المصاحبة له وكيفية توزيع الأرباح أو الريع. ويتم في هذا الإطار أيضًا تنظيم هياكل الدولة المختلفة على نحو يخدم أساسًا النخبة والاتفاق السياسي والاقتصادي المعقود بينها. فقد تبدو إدارة الدولة مثلًا كبيروقراطية فاعلة، وقد تبدو المحاكم باعتبارها نظامًا محكمًا للعدالة، بينما هي توجد في الواقع لخدمة المجموعة القابضة على زمام السلطة.

إن التداخل بين السياسة والاقتصاد–وأحيانًا أولوية السياسة على الاقتصاد–يتضح من الصفقات المتعددة والمتنوعة للنخبة. والفاعلون في النخبة هم من يحسمون الاختيارات. وهذه الاختيارات قد ينتج عنها نظام دولة قائم على المحسوبية والفساد، حيث تستخدم موارد الدولة بدرجة أو بأخرى لخدمة مصالح النخبة السياسية الحاكمة، ولمكافأة الداعمين لها، أو قد ينتج عنها نظم أكثر أو أقل شمولًا. وقد لاحظ دركون أن كثيرًا من البلدان التي تخلفت عن التقدم في العقود الماضية، حددت اختياراتها للسياسات بناءً على اعتبارات غير تحقيق النمو والتنمية، وبالذات الاعتبارات المتصلة بخدمة مصالح من يتحكمون في الدولة، مع غياب قوى قادرة على تصحيح ما يقع من أشكال للفشل.

أما البلدان الناجحة وفق رؤية المؤلف فيظهر فيها شكل محدد لصفقة النخبة، ألا وهو ما يطلق عليه: صفقة التنمية، ومعناها اتفاق بين من هم في السلطة يتعهدون بمقتضاه بأن تحقيق النمو والتنمية هو المسار الملتزم به والذي لا خلاف بشأنه، حتى لو وقعت اختلافات فيما بين عناصر النخبة بشأن تفاصيل السياسات. وتتمثل المؤشرات الأساسية للنجاح في سياق صفقة التنمية في تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي على مدار الزمن، وتحقيق تحسن ملموس في أوضاع الفئات الأشد فقرًا. وحتى يؤكد المؤلف على رؤيته للتنمية كرهان، فإنه يعد صفقة التنمية صفقة

نخبة ممكنة تحمل في طياتها أوجه قصور متعددة، ولكنها تتسم بما يكفي من الخصائص لجعل الانطلاق نحو النمو والتنمية ممكنًا.

- **خصائص صفقة التنمية**

ليس المقصود بصفقة التنمية عند دركون خطابًا كتلك الخطابات التي تصدر عن بعض قادة البلدان النامية والتي تتضمن تصريحات رنانة ووعودًا مبهمة بشأن استهداف التنمية. وإنما المقصود من واقع خبرته بحالات التنمية الناجحة توافر ثلاث خصائص محددة في صفقات التنمية، وهي:

١- أن يكون تفضيل النخبة للتنمية حقيقي وموضع ثقة، مع البدء بوضع الأساس للسلام والاستقرار، حيث لا مجال للتنمية في غيابهما. فالنزاعات والاضطرابات تحد من آفاق اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية التي تتطلبها عملية التنمية التي هي بطبيعتها ذات آفاق طويلة الأجل. وفضلًا عن ذلك فإن النزاعات تهدد بانهيار أية صفقة للنخبة، ويدلل المؤلف على ذلك بحالة أفغانستان بالرغم من الكم الهائل من المساعدات التي تلقتها في أثناء سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية عليها.

٢- التقدم والنجاح في التنمية لا يتوقف على ما إذا كانت قيادة عملية التنمية بيد الدولة أو بيد السوق. ففي كل البلدان التي حققت نجاحًا كان للسوق دور مهم، وكذلك كان للدولة دور أيضًا. ولكن قيام الدولة بدور في التنمية لا يتخذ نمطًا موحدًا عبر كل البلدان. وفي رأي دركون أنه في الحالات الناجحة كانت الدولة تتدخل فقط في حدود قدراتها وإمكاناتها وبمراعاة القيود والتحديات التي تواجهها. ومن الاعتبارات المهمة في هذا الشأن في نظر المؤلف مدى جودة أنظمة الإدارة العامة، وبالتحديد نوعية المهارات المهنية للموظفين العموميين وقدرتهم على تنفيذ السياسات والمشروعات الاستثمارية. وفي هذا السياق يذكر دركون أن قيادة الدولة للاقتصاد في الصين تعد حالة استثنائية يصعب تكرارها. فقد مر على الصين ألفا سنة من البيروقراطية المركزية المدربة؛ وهو ما ساعدها في تحقيق ما شهدته من إنجازات ضخمة في العقود الأخيرة. ومع ذلك يرى المؤلف أن تخلي الدولة عن هذا الدور وترك الحرية للنشاط الاقتصادي الخاص أو حتى لمنظمات غير حكومية، أو لمستشاري المساعدات التنموية يمكن أن يحقق نجاحًا كما حدث في العقود الأخيرة في حالة بنجلاديش.

٣- نظرًا لعدم وجود وصفة نمطية للنجاح، فإن التنمية تعد رهانًا حتى مع وجود صفقة بشأنها. ومن ثم فإن صنع السياسة الاقتصادية للتنمية يمكن أن يتعرض لمخاطر جمة، بل إنه يعد مغامرة غير مضمون نجاحها. وعلى امتداد عملية التنمية ستقع أخطاء، كما قد تتآكل الثقة في القادة. لذا يكون من الضروري وجود طريق للإصلاح. وكما لوحظ في البلدان التي حققت نجاحًا في النمو، فقد كان من أسباب نجاحها وجود آليات لتصحيح المسار عندما تتعرض أهداف النمو والتنمية للضعف أو التراجع. ويتم تصحيح السياسات بمساعدة آليات المحاسبة

مثل الانضباط الحزبي وصندوق الانتخابات. بيد أن النجاح في هذا السعي يفترض أن يكون لدى النخبة استعداد للاعتراف بالأخطاء وتصحيحها في الوقت المناسب، والتعلم منها.

- **محركات صفقة التنمية**

إذا كان ظهور صفقة التنمية يعد أمرًا ذا أهمية كبيرة لمستقبل التقدم الاقتصادي، فثمة سؤال يتعين طرحه، ألا وهو: ما الذي يدفع الفاعلون في النخبة إلى تفضيل صفقة التنمية على صفقة للمحسوبية وتحقيق مصالحهم الخاصة؟ الإجابة من واقع خبرات البلدان التي درسها المؤلف هي أن وجود حاكم أو قيادة مستنيرة يعد طريقًا مهمًا لخلق دوافع مناسبة لظهور صفقة التنمية. فكما ظهر من دراسات الحالة في الكتاب، كان لزعماء مثل دنج في الصين، وسوهارتو في إندونيسيا، وزيناوي في إثيوبيا أدوار مهمة في ظهور صفقة للتنمية. ومع ذلك يستدرك المؤلف بأنه لا يمكن إحداث التحول نحو صفقة تنمية بسبب الالتزام الشخصي من جانب القائد وحده. فهناك آخرون كثر شاركوا في تبلور وصنع صفقة التنمية. وفي هذا ما يشير إلى أن إيجاد صفقة سياسية ذات أبعاد اقتصادية وعسكرية وفنية، مع تأمين ما تحتاجه من قدرات وكفاءات لتنفيذها، ليس بالأمر الهين. ومن هنا تبرز الأهمية التي يوليها المؤلف للنخبة، ولسد حاجتها للدعم من جانب ذوي الخبرة والنفوذ في مجالات متعددة.

وهكذا بالإضافة إلى اهتمام دركون بالقيادة والنخبة السياسية، فإنه يولي اهتمامًا كبيرًا أيضًا بفئة التكنوقراط، ومنهم الاقتصاديون المقربون من النخبة السياسية، ولدور هؤلاء في إحداث التغيير، وفي التحول من اتفاقات اقتصادية تركز على مكاسب قصيرة الأجل إلى اتفاقات ذات آفاق طويلة المدى. وقد لاحظ المؤلف أن عددًا قليلًا من التكنوقراط الذين تمتعوا بثقة القيادة السياسية في الدول الناجحة كان لهم دور ملموس في تغيير هياكل الاقتصاد للأفضل. وكما سيتضح عند تناول الجزء الثالث من الكتاب الخاص بالمساعدات التنموية، يعيد المؤلف التأكيد على الدور الفاعل للتكنوقراط في تغيير المسار نحو تحقيق صفقة التنمية.

ولا يكف دركون عن التأكيد على أن التنمية رهان، وذلك حتى بفرض وجود صفقة تنمية والتزام مشترك وقوي من النخبة، ووجود دولة ذات قدرات معقولة يتوفر فيها تكنوقراط متميزون. إذ ليس من اليسير الحفاظ على صفقات النخبة كضمان لاستدامة مسار النمو والتنمية.

- **المساعدات الأجنبية وصفقة النخبة وصفقة التنمية**

بالرغم من رأي دركون بأن المساعدات التنموية لا تعد آلية مهمة لإحداث التغيير والتنمية، إلا أنه تناولها على نحو مباشر وغير مباشر باستفاضة ملحوظة، وفي بعض الأحيان على نحو بعيد عن الموضوع الأساسي لهذا الجزء من الكتاب. فقد خصص لموضوع المساعدات ثلاثة فصول كاملة في نهاية الكتاب. وكان من الأجدى تخصيص

نهاية الكتاب لتزويد القارئ بخلاصة تتضمن المقاصد والرسائل المستخلصة مما قدمه في فصول الكتاب. كما أن قراءة الجزء الذي خصصه المؤلف للمساعدات تعطي انطباعًا بأن ما أولاه من اهتمام لموضوع المساعدات قد جاء دفاعًا عن البلدان المانحة من جهة، وتعزيزًا لفكرته الأساسية بشأن صفقة النخبة وصفقة التنمية من جهة أخرى.

يبدأ الجزء الخاص بالمساعدات بانتقاد حاد للنماذج النمطية للمساعدات، وبالتحديد ما هو متضمن في "أهداف التنمية المستدامة" للأمم المتحدة، وكذلك "أهداف الألفية" التي سبقتها، حيث يصفها بأنها أشبه بمحاولة لتحويل البلدان النامية الفقيرة إلى بلدان مثل السويد بحلول العام ٢٠٣٠.وبصرف النظر عن مدى الاتفاق مع المؤلف أو الاختلاف معه حول أهمية أجندة التنمية المستدامة، ففي الحقيقة أنه قد حمّلها من النقد أكثر مما تحتمل. وربما ترجع هذه الحدة في النقد إلى أن الأمم المتحدة قد ترجمت أهداف التنمية المستدامة إلى احتياجات مالية، ثم ترجمت هذه الاحتياجات المالية إلى مساعدات يجب على البلدان المتقدمة منحها للبلدان النامية، حيث قدرت بنسبة ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتقدمة.

وحسب وجهة نظر دركون فإن المساعدات الأجنبية تكون مجدية عندما توجه للبلدان التي لديها صفقة تنمية حقيقية، أو حيثما تكون صفقة التنمية في سبيلها للظهور. ففي هذه الحالات يمكن للمساعدات أن تحدث فارقًا يعتد به، خاصةً عندما تنفق لأغراض تيسير الوصول للأسواق الخارجية وتحقيق شفافية الأسواق المالية والنهوض بالبحث العلمي الذي يولد معارف ملائمة للبلدان النامية. ويُشبّه دركون نجاح المساعدات برقصة التانجو، حيث كلما كان هناك انسجام بين طرفيها (أي بين المانح والمتلقي)، زادت فرص نجاحها (أي نجاح المساعدات في تحقيق التنمية). وينصح المؤلف المعنيين بالمساعدات بالتعلم من المستثمرين الناجحين، بحيث تُنفق المساعدات ليس لمجرد وجود حاجة إليها، وإنما عندما توجد فرصة لإحداث تغيير، وذلك بعد التحقق من مدى قدرة النخبة الحاكمة على إدارة شئون الدولة.[٤]

وفيما يتعلق بما ينبغي عمله من جانب وكالات التنمية الدولية كي تكون المساعدات عاملًا فعالًا في توجيه الاتفاق الاقتصادي بين النخبة نحو النمو والتنمية، وبخاصة في حالة البلدان التي تواجه صعوبات في تحقيق صفقة التنمية، ينصح المؤلف بما يلي: تحديد شخصيات المستشارين الحكوميين النافذين والمحترمين، والاستثمار فيهم (!!؟) بما يمكنهم من المساعدة في تشكيل الاتفاق الاقتصادي. وبالرغم من أن الكثير من هؤلاء قد يكونون من التكنوقراط، إلا أنه من المهم أن يكون لديهم أيضًا إدراك عميق بسياسة دولتهم، وأن يتوافر لديهم الحماس لتحقيق نتائج أفضل حتى لو خالفوا السياسة القائمة بالفعل. ويضرب المؤلف أمثلة على ذلك بحالات دول تناولها الكتاب

[٤] ربما المقصود بهذا التعبير تبني نهج اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي.

كالصين وإندونيسيا والهند، حيث كان لهؤلاء المستشارين دور مهم في تحديد الطريق لظهور صفقة تنمية في دولهم، وكذلك بحالات دول مثل غانا وأوغندا وبنجلاديش وإثيوبيا حيث كان المستشارون محركين ومنفذين للتغيير. وقد عني المؤلف حتى بتحديد أماكن تواجد المستشارين. ومن هذه الأماكن: مكتب الرئيس، ووزارة المالية، والبنك المركزي. كما شدد المؤلف على مسألة تمكين هؤلاء المستشارين داخل النظام القائم في دولتهم بدلًا من دمجهم في العمل لدى وكالات التنمية الدولية كما هو معتاد، وبذلك يصبحون مفاوضين مهرة، ويشكلون همزة وصل مع قيادات دولهم، وقوة دافعة لهم للعمل نحو المزيد من النمو والتنمية.

وقصارى القول إن المؤلف قد سلك في هذا الجزء من الكتاب سلوك المسئول في وكالة مساعدات غربية، أو سلوك الوكيل عن المانحين، لا سلوك الباحث العلمي المدقق.

ثانيًا–بعض القضايا التي تستوجب النقد

١. مفاهيم غير ناضجة عند دركون

يضع الكتاب السياسة في قلب قضية التنمية. وهذا توجه محمود بالطبع. غير أن أهمية السياسة وموقعها المتميز في الاقتصاد والتنمية ليس اكتشافًا جديدًا، وإن كان من الأمور التي باتت بحاجة إلى توكيد، وبخاصة بعدما نجح علم الاقتصاد في الغرب في فصل السياسة تمامًا عن التحليل الاقتصادي بدعوى أن السياسة تختص بالأيديولوجيا، بينما يجب أن يقوم الاقتصاد–ومن ثم التنمية–أساسًا على عمليات فنية، وعلى أبعاد اجتماعية محدودة. ويعتبر دركون أن نجاح التنمية يكون ممكنًا فقط عندما يوجد اتفاق والتزام بين النخبة السياسية بتحقيق النمو والتنمية من خلال ما أطلق عليه: صفقة التنمية. أما عندما تغيب هذه الصفقة، فإن التنمية تصاب بالفشل.

وبطبيعة الحال لا يمكن إنكار احتمال نجاح السعي نحو التنمية أو فشلها في أي بلد، كما أنه لا يمكن التقليل من أهمية النخبة الحاكمة ومسئوليتها في تحقيق التنمية أو في وقوع الفساد والمحسوبية وخدمة المصالح الذاتية. بيد أن المشكلة هي أن دركون قد أفرط في استخدام لفظ التنمية مقترنًا بلفظ النمو دون أن يتبني تعريفًا واضحًا للتنمية، بل اعتبرها ضمنيًا مرادفًا للنمو–وهو ما صار مؤخرًا موضع انتقاد من جانب العديد من الدراسات الجادة حول التنمية. ويلاحظ أن معظم ما تناوله المؤلف من مبررات وأسباب لدعم أفكاره هي في الواقع استنتاجات من دراسات الحالة التي تضمنها الكتاب–وإن كان اختيار الحالات للدراسة قد شابه ثغرات ونقاط ضعف، وذلك على ما سيأتي بيانه.

إن النمو الاقتصادي قد يحدث مصاحبًا للتنمية أو كنتيجة لها، ولكنه ليس سببًا لها. وقد يحدث النمو أيضًا لأسباب ليست لها علاقة بالتنمية، مثل اكتشاف مصادر للموارد الطبيعية، أو تدفق استثمارات الحافظة من الخارج

لفترة من الزمن، أو تدفق كبير للقروض والمساعدات للاقتصاد النامي، أو جراء تضخم الإنفاق العسكري، أو نتيجة للاستثمار في عقارات أو بنية أساسية غير منتجة، أو لغير ذلك من الأسباب. أما التنمية فهي–بإيجاز–عملية عمدية، أي لا تتحقق عفويًا. فالتنمية تنطوي على التغيير الذي هو بحاجة إلى إعداد وتنظيم بوضع استراتيجيات وخطط لآجال بعضها قصير وبعضها متوسط وبعضها طويل. وتستلزم التنمية حشد الموارد والإمكانات والقدرات المادية والبشرية المتاحة، وتحديد جوانب الضعف والقصور والتحديات الداخلية والخارجية، والتوصل إلى كيفية التعامل معها. أضف إلى ما تقدم أن النجاح في التنمية يحتاج إلى متابعة جيدة لما يوضع من خطط وبرامج، وتصحيح ما قد يقع من أخطاء أو انحرافات في أسرع وقت ممكن.

وللتنمية شق قيمي أيضًا لا يمكن تجاهله في أي مجتمع يسعى نحو تحقيق التنمية الحقيقية. ومن القيم الجديرة بالذكر العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، والقيم التي تحث على العمل والاجتهاد، والقيم الدينية والأخلاقية التي تحد من الجشع والتمادي في تحقيق الربح أو الريع من خلال الغش والفساد والمحسوبية، والقيم التي تعلو بالمصالح العامة على المصالح الشخصية. إن مثل هذه المنظومة من القيم تشكل الإطار الذي يبني عليه النهوض بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية. كما أن هذه المنظومة القيمية تجعل من الضروري أن تتشكل النخب في المستقبل على نحو يؤمّن تمثيلًا متوازنًا لمختلف فئات المجتمع التي حققت قدرات وإنجازات حسنة، وذلك حتى يتاح لها فرص المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات، أو على الأقل فرص متابعة النخبة متخذة القرار ومساءلتها عند الاقتضاء.

إن غياب مفهوم واضح للتنمية وللمشاركة المجتمعية باعتبارها قوة مؤثرة في مسيرة النخبة قد أدى بدركون إلى جعل الأمر المعتاد أن تتمتع النخبة السياسية بالسلطات كافةً. وهو ما قد يدفعها إلى ممارسة الفساد والمحسوبية وكسب النفوذ بالرشاوى الانتخابية وما إليها طالما أنها في مأمن من المحاسبة والمساءلة اللتين يتوفران في ظل المشاركة والرقابة من جانب المجتمع. هذا في حين يرى دركون أن النجاح في التنمية يمكن أن يتحقق بواسطة مجموعة قليلة من التكنوقراط الموثوق فيهم من السلطة الحاكمة، والمدفوعين بالمساعدات الأجنبية كما تبين من قبل! ومما يسترعي الانتباه أن مفهوم العقد الاجتماعي (Social Contract) الذي هو بمثابة اتفاق ديناميكي بين الدولة والمجتمع حول أدوارهما ومسئولياتهما، والذي شاعت الدعوة له في الكتابات الحديثة عن التنمية، لم يرد له أي ذكر في الكتاب موضع المراجعة.

إن مفهوم دركون لصفقة النخبة التي تأخذ شكل اتفاق سياسي واقتصادي ضمني وغير رسمي يعني أن هذا الاتفاق يتم بعيدًا عن نظر المجتمع ومشاركته. كما أنه يعني أن على المجتمع أن يتلقى ما تراه النخبة السياسية وأعوانها مناسبًا من السياسات، وأن عليه أن يتقبل ما تحدده من أولويات وتفضيلات حتى لو كانت مهدرة للمصلحة

العامة للبلاد. ومما يؤكد تهميش دور المجتمع في علاقته بالنخبة السياسية افتراض المؤلف أن نجاح التنمية أو فشلها يمكن أن يحدث سواء أكان نظام الحكم ديمقراطيًا أم سلطويًا. وهو في ذلك يخالف ما يراه معظم مفكري التنمية الذين يعدون الديمقراطية–وإن لم تكن بالضرورة وفق النمط الغربي–والمشاركة الشعبية من العناصر الضرورية لتحقيق تنمية تستجيب لمطالب الشعوب. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنه من المفارقات في مؤلف دركون أنه يرى أن القائد السلطوي قد لا يسعى للمشروعية أبدًا، ولا لإصلاح المسار عندما تقع أخطاء أو انحرافات. وهذا صحيح كما يظهر من حالات عدد من البلدان الفاشلة التي تبنى فيها قائد سلطوي خليطًا من السياسات الاقتصادية العشوائية أو المتنافرة التي قد تقود بلده إلى الهاوية. وبالطبع فإن الدرس الذي كان من الواجب على دركون استخلاصه هو التشديد على ديمقراطية الحكم وأهمية المشاركة الشعبية لنجاح التنمية واستدامتها.

٢. المؤثرات الخارجية وصفقة النخبة العالمية

يؤكد دركون عادةً على أن التحديات الأساسية التي تواجهها البلدان النامية ويجب أن تتغلب عليها تكمن داخل هذه الدول ذاتها. كما يرى ان حالة السوق العالمي كمؤثر خارجي غير كافية لتفسير الفشل في التنمية. ويدافع عن وجهة نظره بمقولته المفضلة وهي تمكن العديد من البلدان النامية في العقود الأخيرة من النجاح في التنمية بالرغم من وجود تحديات عالمية. إلا أن هذا لا ينفي أن حالات الفشل في تحقيق التنمية–وهي الأكثر انتشارًا–باتت إلى حد كبير متأثرة باعتبارات وضغوط وإغراءات عالمية الطابع على مدى العقود موضع الدراسة في الكتاب. وكما يذكر إستجلتز فإن القواعد غير العادلة للتجارة الدولية تعمل لصالح البلدان المتقدمة، وجزئيًا على حساب البلدان النامية.[٥] بل إن دركون نفسه الذي قلل من شأن المؤثرات الخارجية على فشل التنمية عاد في جزء أخير من الكتاب ليذكر أنه من الخطأ تمامًا الاعتقاد بأن اقتصادات البلدان الغنية مفتوحة وخالية كليًا من القيود والضرائب أمام صادرات البلدان النامية، وأن هناك استثناءات عديدة في قوانين التجارة الدولية تقيد هذه الصادرات خصوصًا في حالة الملابس والمنسوجات. كما أن سهولة الدخول إلى الأسواق العالمية متوفرة بدرجة أكبر أمام صادرات البلدان النامية من الموارد الطبيعية بالمقارنة مع المنتجات التي تجرى عليها عمليات صناعية محلية–وهو ما يؤثر سلبًا على تحقيق أهداف النمو والتنمية.

يضيف المؤلف أيضًا أنه في النصف قرن الأخير الذي شهد تدويل وفك القيود على أسواق المال في العالم ظهر ما يعرف ب "جنة الضرائب" وما إليها من الأماكن التي تختفي فيها الأموال غير المشروعة. ويذكر أن نحو ٣٠٪ من ثروة أفريقيا المالية تتسرب خارجها بواسطة الشركات والأفراد الأثرياء. كما يشير إلى تقديرات أخرى بأن

[5] Joseph E. Stiglitz, "The future of global governance", in Narcis. Serra and J. Stiglitz (eds), The Washington Consensus Reconsidered: Towards a New Global Governance, Oxford University Press, 2008.

نحو ٨٩ مليار دولار تغادر أفريقيا سنويًا، وهو ما يمثل ٣.٦٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، ويزيد على صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتدفق إليها. ويورد المؤلف أمثلة أخرى لشبكات المصالح المرتبطة بالعالم الخارجي والشركات عابرة الجنسيات والتي تضر ضررًا بالغًا بالاقتصاد الأفريقي. كما أنه يؤكد أن الخطورة لا تكمن في الأموال المهربة في حد ذاتها، ولكنها تكمن أيضًا في أن هذه الأماكن السرية تشكل حوافز لنشوء صفقات نخبة في البلدان النامية تقوم على الاحتيال والفساد، وتمنحها الفرصة لشراء الأصوات في أثناء الانتخابات، وهو ما يجعل الانتقال إلى صفقة نمو وتنمية أمرًا شديد الصعوبة.

ونستعيد في هذا الخصوص تمسك دركون بفكرة عدم وجود وصفة واحدة تحقق نجاح التنمية، ويمكن تعميمها على بلدان العالم النامي جميعًا. فبالرغم من موقفه هذا فإنه لا يعطي اهتمامًا لتواجد مثل هذه الوصفة بالفعل ومحاولة فرضها على بلدان نامية. ونقصد بهذه الوصفة ما يعرف ب "توافق واشنطن" أو سياسات الليبرالية الجديدة (النيوليبرالية)، والذي يعد مشروعًا للطبقة الرأسمالية في عصر العولمة، ويستهدف تكريس النفوذ الرأسمالي في العالم. وهو ما أدى إلى نشوء نخبة سياسية واقتصادية عالمية ترتكز على أنظمة سياسية مركزية، ومصالح تجارية واقتصادية ضخمة، وشركات كبرى عابرة للجنسية، ومؤسسات مالية قوية، ومنتديات عالمية. وقد نجحت صفقة النخبة العالمية في تصدير صفقة اقتصادية نيوليبرالية إلى العديد من البلدان النامية من خلال مؤسساتها المالية القوية، لا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. ولكن هذه السياسات فشلت في تحقيق تنمية اقتصادية وبشرية، وفي تحسين نوعية حياة المواطنين، أو حتى في تحقيق نمو مطرد. وفضلًا عن ذلك نجحت هذه السياسات في هدر القدر المحدود من الصناعة التحويلية المحلية التي توفر بعضًا من الاحتياجات الضرورية للسكان، وأنتجت تفاوتات كبيرًة في توزيع الدخل والثروة، وخلقت نمطًا استهلاكيًا باذخًا، وزادت من الاعتماد على الخارج، كما أدت إلى تراكم مديونيات ضخمة في الكثير من البلدان النامية.

وجدير بالذكر أن تبني البلدان النامية لصفقة الليبرالية الجديدة غالبًا ما يتم بموافقة النخب السياسية والاقتصادية المحلية الحاكمة للبلاد، ورغمًا عن إرادة شعوبها. فالاتفاق بشأن الصفقة يبرم عادةً في حالة اقتصادات ضعيفة أو تمر بأزمة اقتصادية حادة–وهو ما يجعل الصفقة وشروطها مقبولة–وربما محل ترحيب–من النخب المحلية التي تسعى للخروج من الأزمة على نحو أو آخر دون تحمل الأعباء والمشقة المتضمنة في عملية التنمية. كما أن الصفقة يمكن أن تعمل أحيانًا على رعاية مصالح النخب المحلية الحاكمة، وقد يصل الأمر إلى أن تيسر لهم صفقات اقتصادية تقوم على الفساد والمحسوبية كما يلمح إلى ذلك دركون نفسه. ويتصل بذلك ما شاع في العقود الأخيرة

من مصطلحات مثل النمو بلا تنمية، والنمو بلا تصنيع، والنمو بلا وظائف، والنمو بلا عدالة في التوزيع. إذ إن في هذه المصطلحات تعبيرًا واضحًا عن حالات لفشل التنمية، وذلك بالرغم مما قد يتحقق من نمو.

وقد يكون في موافقة النخب السياسية والاقتصادية على الصفقة النيوليبرالية في سياق الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي مثلًا ما يدفع دركون إلى الاعتقاد بأن النخبة المحلية هي المسئولة عن فشل عملية التنمية. ومع ذلك فإن ما يظهر لنا من مطالعة كتابه هو أنه غالبًا ما يميل إلى تأييد البرامج التي يروجها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وإن لم يعبر عن ذلك على نحو مباشر وصريح. إذ غالبًا ما يغلف رأيه بما يوحي باحتياج الاقتصادات النامية لهذه البرامج لإنقاذها من أزماتها. ويظهر ذلك –على سبيل المثال لا الحصر–في دراسات الحالة الواردة بالكتاب، لا سيما تجارب غانا وإند ونسيا والهند وأوغندا التي تبنت صفقة الصندوق، والتي يعدها المؤلف حالات نجاح في تحقيق التنمية.

٣. ثغرات في بعض الحالات المدروسة، وهل التنمية رهان؟

استعرض الكتاب في الجزء الثاني منه حالات التنمية في عدد من البلدان التي يرى المؤلف أنها حققت نجاحًا أو فشلًا في التنمية، وذلك من أجل تدعيم الأفكار والتوجهات التي تناولها في الجزء الأول بشأن صفقة النخبة وصفقة التنمية. وقد بلغ عدد هذه الحالات ١٨ حالة؛ وهو ما لا يعد عددًا كبيرًا نسبيًا يُمكّن من التعمق في الحكم على التجارب التنموية. وكما سبق ذكره فقد كان معيار اختيار البلدان هو معدل النمو الاقتصادي ومدى استمراريته، بالإضافة إلى بعض المؤشرات الفرعية للتنمية. وسوف ننظر فيما يلي في ثلاث حالات يعدها دركون حالات نجاح تنموي، وهي حالات: الصين وبنجلاديش والهند. وقد اخترت هذه الحالات لأنها كفيلة في تقديري بإلقاء الضوء على الثغرات التي شابت بعض استنتاجات المؤلف، فضلًا عن دحضها لادعائه بأن التنمية رهان.

الصين:

لا شك في أن الصين تعد حالة متميزة وأن تجربتها التنموية تعد تجربة نجاح حقيقية بالمقارنة بباقي الحالات التي تضمنها الجزء الثاني من الكتاب، وهذا فضلًا عن أنها الحالة التي دعت دركون إلى تأليف هذا الكتاب. فقد حققت الصين معدلات نمو بالغة الارتفاع قدر متوسطها السنوي على مدى الفترة من ١٩٧٩–٢٠١٨ بنحو ٩.٥٪. ولا يعني ذلك أن التجربة الصينية تعد نجاحًا خالصًا، إذ تمخض عن الانفتاح والنمو المرتفع ظهور تفاوتات اجتماعية غير صحية وآثار بيئية سلبية. ولكنني لست بصدد تقييم التجربة الصينية، وإنما هدفي هو الكشف عن بعض الثغرات في تحليل دركون للحالات التي درسها.

يذكر المؤلف أنه بعد وفاة الزعيم ماو تسي تونج وما تخلّف عنها من اضطرابات، استقر الأمر بصعود نخبة سياسية جديدة من قادة الحزب الشيوعي الصيني الذين أعطوا أولوية متقدمة لتقوية الاقتصاد وتعزيز التنمية. وتحولت صفقة النخبة–وفق المصطلحات الأثيرة لدركون–إلى صفقة التنمية التي كان لدينج شياو بينج دور أساسي في ظهورها. وصار المصدر الحقيقي لمشروعية النخبة الجديدة–وهوما يشبه عقدًا اجتماعيًا جديدًا–هو تحقيق النمو والتنمية، على أن ينعكس ذلك على السكان بتوفير مستوى معيشي أفضل لهم. وفي إطار صفقة التنمية الجديدة تحول تركيز النخبة إلى الأهداف بدلًا من آليات تحقيق هذه الأهداف. فلا مانع من الانفتاح على الاقتصاد العالمي، ولا من استخدام بعض آليات السوق، طالما كان في ذلك إسهام في تحقيق النمو والتنمية. ويمكن أن نضيف أيضًا شرطًا آخر، ألا وهو أن تظل الدولة متحكمة في المسارات الرئيسة لعملية التنمية.

وبالرغم من صحة ما تقدم، إلا أنني أعتقد أن دركون لم يقيم التجربة الصينية تقييمًا متوازنًا وغير منحاز. إذ أنه اعتبر النخبة الصينية الجديدة بدأت الإقلاع نحو التنمية منذ عام ١٩٧٩ فقط، أي منذ أن أخذت الصين بنهج اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وأنها –وفق تعبيراته–كانت تعاني من قبل فقرًا وحرمانًا شديدين، ولم تكن تضع التنمية ضمن أولوياتها. ويتنافى هذا مع حقيقة ما جرى في الصين منذ استقلالها عام ١٩٤٨ حتى التاريخ المذكور للتحول في نمط إدارتها للتنمية، والذي تؤكده العديد من التقارير والأدبيات العلمية. وفي الحقيقة أن دركون تجاهل تمامًا فترة البناء الداخلي للاقتصاد الصيني والتنمية عمومًا، ربما عن قصد، وربما لأنه لم يلفت نظره خلال تلك الفترة سوى الأسوأ من الأحداث، والتي كان لها آثار سلبية ملحوظة على النمو والتنمية في عهد ماو تسي تونج، ومن أبرزها أحداث الثورة الثقافية. ومع أنه لا يمكن إنكار أو حتي التقليل من الأهمية الكبرى لإنجازات الصين التنموية منذ تغيير نمط إدارة التنمية عام ١٩٧٩، إلا أنه لا يمكن لأي عاقل أن يتصور أن تتحول الصين من الحالة التي افترضها المؤلف وهي الفقر والحرمان الشديدين وغياب التنمية إلى أكبر دولة مصنعة في العالم، وإلى شريك تجاري رئيسي للولايات المتحدة، وإلى أكبر مستثمر في سندات الخزانة الأمريكية، وإلى ثالث أكبر سوق تصديري في العالم في ظرف عقود قليلة.[٦]

لقد ركزت القيادة المركزية الصينية منذ نشأة جمهورية الصين الشعبية على تحقيق التنمية من خلال التصنيع القائم على كثافة رأس المال، مع تحقيق أكبر قدر من الاعتماد على الذات، وقصر التجارة الدولية على الحصول على تلك السلع التي لا يمكن صنعها في الصين. ووفقًا لتقرير حديث لمركز الخدمات البحثية للكونجرس الأمريكي قام برصد حالة الاقتصاد الصيني قبل عام ١٩٧٩، خصصت الحكومة المركزية الصينية لأغراض التصنيع السريع

[6] Wayne M. Morrison, China's Economic Rise: History, Trends, Challenges and Implications for the US, Congressional Research Service, 2018.

استثمارات واسعة النطاق في رأس المال المادي والبشري في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. وبحلول العام ١٩٧٨ فإن ثلاثة أرباع الإنتاج الصناعي الصيني كان يتم في مشروعات مملوكة للدولة وفق أهداف إنتاجية مخططة.[٧] كما ارتفع معدل معرفة القراءة والكتابة من ٢٦٪ عام ١٩٤٩ إلى ٦٥٪ في نهاية السبعينيات. وفيما يتعلق بمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي الذي يقدسه دركون، يذكر تقرير مركز الخدمات البحثية للكونجرس المشار إليه سلفًا أنه بلغ ٦.٧٪ سنويًا في المتوسط خلال الفترة من ١٩٥٣–١٩٧٨، وذلك بالرغم من تعرض الاقتصاد الصيني لاضطرابات ومؤثرات سلبية خلال تلك الفترة.[٨] ومن المؤشرات الاقتصادية المهمة أيضًا تحقيق الصين معدل ادخار محلي بالغ الارتفاع فيما قبل عام ١٩٧٩، حيث قدر بنحو ٣٢٪ في ذلك العام.

وفيما يتعلق بدور الدولة في التنمية، يذكر دركون أن اهتمامه بحالة الصين لا يرجع فقط لمجرد النجاح غير المسبوق الذي حققته في عملية التنمية، لكن زيارته للصين قد أقنعته بأن مجتمع التنمية العالمي قد يستنتج درسًا خاطئًا من نجاح التجربة الصينية. ويقصد بهذا الدرس أن قيادة الدولة للتنمية يمكن أن تحقق نجاحًا تنمويًا مذهلًا. ويبدو أن ما كان يخشاه دركون وراح يؤكده في أكثر من موضع في الكتاب هو أن يُفهم أن تجربة الصين–وبخاصة دور الدولة فيها–قابلة للتكرار في أية دولة نامية أخرى. ولا يَخفى تعارض هذا القول مع ما سبق له ذكره من أن تحقيق صفقة التنمية ليس له علاقة بدور الدولة أو دور السوق في قيادة التنمية، وأن الأمر المهم هو وجود صفقة للتنمية والتزام النخبة السياسية بها.

ومما يثير الارتباك لدى القارئ أن يشير المؤلف في سياق تناوله لتجربة فيتنام أنها تعلمت الدرس من الصين وحاكت نموذجها، مما جعلها – على حد قوله – قصة نجاح في النمو الاقتصادي وخفض الفقر. ولكن ما يضفي على فيتنام ميزة إضافية عن الصين في نظر المؤلف هو أنها فتحت أسواقها وأبدت ترحيبًا أكبر بجذب المستثمرين الأجانب، وعملت بحماس في الوقت نفسه مع وكالات التنمية ومؤسساتها–بما فيها البنك الدولي–من أجل إصلاح أخطاء السياسات وتحسين مؤشراتها التنموية. في هذا الإطار تلقت فيتنام قدرًا كبيرًا من المساعدات التنموية.

ونضيف إلى ما تقدم ما هو معروف من أن الكثير من البلدان النامية كانت تتبع نموذجًا يقوم على قيادة الدولة للتنمية من خلال التصنيع المحلي، مع محاولة الاعتماد على الذات وقد حقق بعضها نجاحًا بهذا المنهج التنموي إلى أن تم وأد هذه التجارب في أعقاب الهجوم الكاسح لصفقة الليبرالية الجديدة. وليس المقصود بذلك أن قيادة الدولة للتنمية تضمن النجاح في جميع الأحوال. وإنما المقصود هو أنه إذا كانت الدولة ضعيفة وغير قادرة على قيادة

---

[7] Ibid.

[٨] بعد التشكيك من جانب بعض الخبراء في الولايات المتحدة في صحة هذا التقدير لمعدل النمو الوارد في الإحصاءات الصينية، عُدل هذا التقدير إلى ٤.٤٪. وهو معدل ليس بالهين بفرض صحته.

التنمية، فمن المرجح أن السوق وكذلك القطاع الخاص سيكونان أكثر ضعفًا، ولا يمكنهما قيادة التنمية والنجاح في تحقيقها.

هل التنمية رهان؟

من غير اللائق أن ينتهي هذا التعقيب على كتاب دركون دون تناول السؤال الذي فرضه عنوان الكتاب على القارئ، والذي تم التعبير عنه بصورة ذات دلالة واضحة على غلاف الكتاب للتأكيد على أن التنمية ليست إلا رهان أو مغامرة. ولكن كيف تكون التنمية رهانًا ونحن نعلم أن للتنمية مقومات موضوعية، وأن هذه المقومات قد لا تتوفر منذ البداية في معظم البلدان التي اعتبرها دركون اقتصادات ناجحة–وربما الاستثناء الوحيد هو الصين. ونشير بهذا الصدد بإيجاز إلى حالة كل من بنجلاديش والهند، على أن نعود للإشارة إلى حالة الصين باعتبارها نموذجًا مختلفًا ليس بالمقارنة بهاتين الدولتين فحسب، بل وبالمقارنة مع جميع البلدان النامية التي تبنت سياسات الليبرالية الجديدة– إذ إنها حالة تقدم دليلًا على أن التنمية ليست رهانًا كما يعتقد دركون.

بنجلاديش:

وصف دركون بنجلاديش وصفًا براقًا بأنها أحد أشكال النجاح الأكثر وضوحًا، بينما ينبني هذا النجاح على بعض العوامل الخارجية محدودة الأثر، لا سيما تصنيع الملابس وتصديرها. وقد أسس هذه العملية وأدار علاقاتها الخارجية مواطنون كوريون، حيث قاموا بنقل هذه الصناعة إلى بنجلاديش عقب ارتفاع أجور العمالة في كوريا. وتمثل صناعة الملابس ٨٤٪ من إجمالي صادرات بنجلاديش، بما يعني اعتمادها على تصدير منتج واحد. ونظرًا لتوسع هذه الصناعة باستخدام قوة عمل نسائية أساسًا، ونظرًا لعدم وجود وظائف محلية لائقة، فقد هاجر كثير من الذكور في قوة العمل إلى دول الخليج للعمل غالبًا في قطاع التشييد. وتزايدت تحويلاتهم إلى بنجلاديش من ٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١٥ مليار دولار عام ٢٠١٠، ثم إلى ٢٠ مليار دولار في السنوات الأخيرة. وهكذا استمرت صادرات الملابس وتحويلات المهاجرين في التصاعد، وهو ما ساهم في النمو الاقتصادي السريع لبنجلاديش، وفي توسع خدمات التعليم والصحة وبرامج الرعاية الاجتماعية حسبما ذكر دركون.

أما ما يجعل من بنجلاديش حالة فريدة عند دركون فهو أن النمو لم يتم بقيادة الدولة، بل قادته منظمات غير حكومية، وأنها حققت تحررًا اقتصاديًا ونموًا قويًا مع درجة أقل من التقلبات بالمقارنة ببلدان أخرى. كما يرجع إعجاب دركون بحالة بنجلاديش–بالإضافة إلى ما تقدم–إلى أنها حافظت على علاقات جيدة مع منظمات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومع وكالات للتنمية الدولية كتلك التابعة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا. ويذكر أن بنجلاديش تلقت منذ ١٩٧١ مساعدات تنموية تقدر بنحو ٦٨ مليار دولار. ولذا يعدها دركون مثالًا جيدًا

لفاعلية المساعدات في تحقيق التنمية. كما يرى دركون أن حالة بنجلاديش تدحض المزاعم بأن الدولة ذات القدرات القوية هي التي يمكنها قيادة التنمية وإحراز التقدم، وذلك لأن التنمية نجحت في بنجلاديش بالرغم من أن صفقتها السياسية قد اتسمت بالهشاشة، كما اتسمت الدولة بضعف القدرات.

وجدير بالذكر أن المؤلف يعتبر أن ما تقدمه المؤسسات الدولية للدول النامية من قروض يعد من قبيل المساعدات والمنح، وذلك لأن سعر الإقراض عادة ما يكون أدنى من سعر السوق، بينما يتغافل عن النتائج السلبية لهذا النموذج على التنمية وعلى مستويات معيشة السكان المحليين، لا سيما ما يتحملونه من أعباء باهظة للمديونية الخارجية في سياق المشروطات التي تفرض نمطًا لإدارة الاقتصاد غالبًا ما يؤدي إلى عكس ما هو مطلوب لتحقيق التنمية. وقد انكشفت في السنوات الأخيرة حقيقة حالة التنمية في بنجلاديش التي أبهرت دركون، حيث كانت قد أبرمت منذ عامين قروضًا جديدة مع الصندوق وغيره من المقرضين، وهو ما فاقم من مديونيتها الكبيرة القائمة، حيث تجاوز الدين الخارجي مائة مليار دولار. وصارت بنجلاديش تعاني أزمة خانقة.[9] وهذا ما يدعونا للتساؤل: هل تتضمن مواصفات التنمية الحقيقية عند دركون قدرة بلد ما على التعايش مع صفقات المؤسسات المالية الدولية وسياساتها؟

الهند:

تختلف حالة الهند عن حالة بنجلاديش من نواح عدة. فالهند شأنها شان الصين: بلد قديم، مترامي الأطراف، وذو حجم سكاني ضخم، وهو حاليًا الأكثر سكانًا في العالم. وفي الماضي تبنت الهند سياسات وطنية للتنمية تقوم على التصنيع القائم على الإحلال محل الواردات، مع السعي للاعتماد على الذات. وكان الاقتصاد الهندي يوصف – وفقًا لدركون–بأنه يخضع لدرجة عالية من التنظيم والسيطرة على الاستثمار الأجنبي والرقابة على الواردات والصادرات والتحكم في الأسعار، مع تطبيق نظام للرعاية الاجتماعية يقوم على دعم الغذاء والطاقة وكذلك دعم المزارعين. وفيما بين ١٩٦٠ و١٩٩١ بلغ المتوسط السنوي لمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ١.٨٪، وارتفع خلال الفترة من ١٩٩١–٢٠١٩ إلى ٤.٨٪؛ وهو ما وضع الهند في مصاف البلدان سريعة النمو، وضمن الاقتصادات التي يعدها دركون اقتصادات ناجحة. وحسب رصد دركون لحالة الهند، فإن نجاحها يُعزى إلى تحقق صفقة نخبة في التسعينيات إبان تعرضها لأزمة في ميزان المدفوعات استغلها أنصار الليبرالية الجديدة في عقد اتفاق مع صندوق النقد الدولي. ويركز دركون على أهمية دور مكون التكنوقراط في هذه النخبة ذوي التوجه النيوليبرالي في التحول إلى صفقة تنمية موالية للتحرير الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي. كما يرى أنه

[9] Ali Riaz, Is the Bangladesh success story unravelling? New Atlanticist, May 2, 2024, https://www.atlanticcouncil.org

في سياق هذه الصفقة لم يكن لدى الهند خيار سوى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي، وذلك تفاديًا لما كان يصيبها من عجز عن سداد ديونها الخارجية.

وفي إطار الانفتاح على السوق العالمي تعرض القطاع النظامي في الهند لمنافسة شديدة من الأسواق الخارجية، كما فرض على أرباب العمل الالتزام بمرونة قواعد العمل بما في ذلك حرية الاستغناء عن العمالة، والتوسع في عقود العمل المؤقتة، وفي نظام العمل بعض الوقت، والتحول نحو أساليب إنتاج أكثر كثافة لرأس المال.[١٠] وما تحقق لم يكن مجرد انحراف قصير الأجل في حالة التوظف في الهند، بل كان له أثر هيكلي دائم متمثلًا على وجه الخصوص في تغير توزيع القوة بين رأس المال والعمل لصالح الأول.

وبالرغم من طفرة الاستثمار والنمو فإن إجراءات الإصلاح النيوليبرالية في مجال التجارة جعلت الهند أكثر اعتمادًا على العوامل الاقتصادية الخارجية وأقل استقرارًا–شأنها في ذلك شأن العديد من الدول النامية. وأخذت الهند تشهد خسائر في التوظيف بمعدل ١٥٪ من قوة العمل الموظفة في ١١ مجموعة صناعية رئيسية في القطاع النظامي في الفترة من ١٩٩٦–٢٠٠١.[١١] وقد استمر هذا التيار من النمو المرتفع المصحوب بقصور في فرص العمل والاعتماد المتزايد على العالم الخارجي طوال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٣.[١٢] وأصبحت البطالة، لا سيما بطالة المتعلمين، أكبر مشكلة تواجه الهند، بما جعل بعض المراقبين يعدون الهند نموذجًا للنمو بلا وظائف (Jobless Growth).

عودة للصين:

اعتبر دركون الصين–كما علمنا–ضمن البلدان التي راهنت على التنمية، ورأى أن الإصلاحات التي بدأها دونج ورفاقه كانت مغامرة كبيرة. وقد حدثت أخطاء عدة في أثناء تنفيذ هذه الإصلاحات، ولم تتمكن الصين من تنفيذ بعض الأهداف وفق المخطط المرسوم لها. وهي بلا شك أمور واردة الحدوث في أثناء عمليات التنمية طويلة الأجل. بيد أن الصين –كما بين دركون–كان لديها من وسائل إصلاح ما يناسب ظروفها. فقد وضعت أسلوبًا للانضباط الحزبي يسمح بالمساءلة والمحاسبة على ما يقع من أخطاء.

ومع ذلك تجاهل دركون أمورًا ذات أهمية كبيرة ساهمت في متانة التجربة التنموية الصينية وفي إتمام التحول في نمط التنمية نحو السماح بآليات السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي دون وقوع خلل فادح في عملية التنمية، بل ومع تحقق منافع مهمة للتنمية. فالتحرير الاقتصادي لم يتم بشكل جزافي لمجرد الوفاء بمطالب المؤسسات المالية

[10] Soumytanu Muherjee, Liberalization and Jobless Growth in Developing Economy, Journal of Economic Integration, vol. 29, no. 3, Sept. 2014, https://dx.org
[11] Ibid.
[12] S. N. Misra, "Jobless Growth in India", Indian Defence Review, 8 April 2024.

الدولية، ولكنه جرى على نحو انتقائي وتجريبي وتدريجي. كما تعاملت الصين – على خلاف بلدان نامية أخرى– مع المؤسسات الدولية باستقلالية في اتخاذ القرار في أثناء مرحلة التحرير ذاتها، بحيث تمكنت من توظيف المسار الجديد لخدمة مصالحها قدر الإمكان. واستمرت مفاوضات انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية ١٥ سنة.[١٣] وكان في ذلك تعبير واضح عن إصرار قادة الصين على الاستفادة من السوق العالمي بفضل ما تحوزه من طاقات إنتاجية ضخمة، دون التورط في التزامات مجحفة بحق اقتصادها.

كما تجاهل دركون الدور المحوري للتخطيط في انجاز التنمية في الصين. ومن المعلوم أن الصين قد انتهجت أسلوب التخطيط منذ استقلالها، وأنها لم تتخل عن هذا الأسلوب خلال فترة الانفتاح والأخذ بآليات السوق باعتباره ضمانًا للنجاح على المدى الطويل. وكان هناك توافق بين المخططين والقادة السياسيين على ضرورة التخطيط، بناءً على التفسير الاستباقي لدور التخطيط في تعزيز الاقتصاد وتوجيه السوق وفق احتياجات المجتمع.[١٤] ولو كانت الأمور قد تركت جميعًا لقيادة السوق ما كانت الصين قد تمكنت من تحقيق النجاح غير المسبوق الذي شهدته.

وأخيرًا يجب ملاحظة أن معدل النمو الاقتصادي في الصين قد انخفض من ١٤.٢٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٦.٦٪ عام ٢٠١٨. ومن المتوقع أن يصل معدل النمو إلى ٥.٥٪ عام ٢٠٢٤.[١٥] فهل يعني ذلك أن النمو والتنمية في الصين بسبيلهما للتوقف وفقًا لنهج دركون، أم أن الصين بدأ ت مرحلة تنموية جديدة أعدت وخططت لها مسبقًا؟

ملاحظة نهائية:

يعتبر دركون أن كتابه يسد ثغرة قائمة في الأدبيات السابقة، وأنه يساهم في التعرف على سبل أفضل لتحقيق التنمية. لكن ما اتضح لي بجلاء بعد قراءة الكتاب والتمعن في أجزاء كثيرة منه، هو أن استحداث المؤلف لعبارات مثل صفقة النخبة وصفقة التنمية والرهان على التنمية، وأسلوبه المراوغ وغير الصريح، لم يضف شيئًا ذا قيمة تذكر للفكر التنموي الحديث. بل إنه على النقيض تمامًا ساهم في تفريغ التنمية من محتواها الأصيل باعتبارها عملية غير عفوية يتوقف النجاح أو الفشل فيها على الكثير من العوامل الموضوعية. كما أن أسوأ ما يعبر عن التنمية في الكتاب هي صورة غلافه التي تجعل التنمية ليست رهانًا فحسب، بل تنحدر بمعناها لتصبح بمثابة جائزة تنتجها ماكينة ألعاب حظ عندما تحركها أياد سمراء، أي أيادي قادة النخبة الحاكمة في الدول النامية. وأخيرًا فإن تناول الكتاب لحالات بعض الدول التي اختارها لم يسفر عن تقديم إجابة قاطعة عن كيفية إحداث تنمية ناجحة.

---

[13] Yeling Tan, "How the WTO changed China", Foreign Affairs, April 2021.
[14] The Royal Town Planning Institute (RTPI), Research Briefing, no. 13, Dec. 2015, www.rtpi.org.uk
[15] Wayne Morrison, op. cit.